الأمم المتحدة

A/67/323

الجمعية العامة

Distr.: General
21 August 2012
Arabic
Original: English

الدورة السابعة والستون

البند ٦٣ من جدول الأعمال المؤقت*

تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، والمسائل المتصلة باللاجئين والعائدين والمشردين، والمسائل الإنسانية

تقديم المساعدة إلى اللاجئين والعائدين والمشردين في أفريقيا

تقرير الأمين العام

موجز

يقدم هذا التقرير عملا بقرار الجمعية العامة ١٣٥/٦٦ بشأن بتقديم المساعدة إلى اللاجئين والعائدين والمشردين في أفريقيا. وهو يغطي الفترة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ إلى ٣١ أيار/مايو ٢٠١٢، ويستكمل المعلومات الواردة في تقرير الأمين العام المقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين (A/66/321). وقد تولت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تنسيق التقرير الحالي الذي يستند إلى معلومات وردت من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومنظمة العمل الدولية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ومنظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأغذية العالمي، ومفوضية حقوق الإنسان، والمقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمشردين داخلياً. ويستند التقرير أيضا إلى تقارير مقدمة من منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

* A/67/150.

170912 170912 12-46836 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا – مقدمة

١ – كانت أفريقيا[١] مسرحا لحالات طوارئ متعددة ناجمة عن التشريد شكلت اختبارا لقدرة منظومة الأمم المتحدة على الاستجابة. ففي أوائل عام ٢٠١١، أدى العنف الذي اندلع في أعقاب الانتخابات التي كانت مثار خلاف في كوت ديفوار إلى تشريد أكثر من ١,٢ بليون نسمة؛ وشرد العنف والمجاعة مئات الآلاف من الصوماليين؛ ودفع النزاع في مناطق الحدود المتنازع عليها بين السودان ودولة جنوب السودان المستقلة حديثا بقرابة ٢٠٠ ٠٠٠ لاجئ إلى إثيوبيا وجنوب السودان. وأدى العنف والاضطرابات السياسية والجفاف في مالي إلى تشريد أكثر من ٣٥٠ ٠٠٠ نسمة في الشهور الستة الأولى من عام ٢٠١٢، سواء داخل البلد أو عبر الحدود إلى بوركينا فاسو وموريتانيا والنيجر.

٢ – وبحلول نهاية عام ٢٠١١، كانت أفريقيا تستضيف نحو ٢,٧ مليون لاجئ، يمثلون ربع مجموع اللاجئين في العالم، ومعظمهم من الصومال والسودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية[٢]. وفيما قبل عام ٢٠١٠، انخفضت أعداد اللاجئين في أفريقيا على مدى تسع سنوات متتالية، لكن انعكس مسار هذا الاتجاه، وبحلول نهاية عام ٢٠١١ زاد عدد اللاجئين بما يزيد على نصف مليون بالمقارنة مع بداية العام. وتلقت جنوب أفريقيا نحو ١٠٧ ٠٠٠ طلب جديد من ملتمسي اللجوء وهو أعلى رقم لطلبات ملتمسي اللجوء على نطاق العالم.

٣ – وفي نهاية عام ٢٠١١، كان هنا ما يقدر عددهم بـ ٩,٧ ملايين من المشردين داخليا من جراء نزاعات مسلحة أو عنف معمم أو انتهاكات لحقوق الإنسان في ٢١ بلدا في المنطقة. ويمثل هذا الرقم انخفاضا بالمقارنة مع العام السابق حينما بلغ عدد المشردين داخليا ١١,١ مليون شخص في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وظلت جمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال والسودان البلدان ذات الأرقام الأعلى من المشردين داخليا، بينما شهدت كوت ديفوار أعلى معدل لحالات التشريد الداخلي الجديدة.

---

(١) يقصد بأفريقيا في هذا التقرير أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

(٢) تشير الإحصاءات عن اللاجئين وطالبي اللجوء والعائدين عادة، إلى الأرقام التي جمعتها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حتى كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. والإحصاءات عن المشردين داخليا هي تقديرات تقرير مركز رصد التشريد الداخلي، المعنون التشريد الداخلي: لمحة شاملة عن الاتجاهات والتطورات في عام ٢٠١١، وتقديرات جمعها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

٤ - وأحرز تقدم صوب إنهاء العديد من حالات اللاجئين المطولة في أفريقيا، وهي الحالات التي تشمل لاجئين من أنغولا وليبريا ورواندا. وفي عام ٢٠١١، عاد ٠٠٠ ٢٣٦ لاجئ إلى مناطقهم الأصلية، وخاصة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وكوت ديفوار، وجنوب السودان، وأوغندا.

٥ - وأفاد مكتب تنسيق المساعدة الإنسانية بأنه خلال الفترة من كانون الثاني/يناير ٢٠١١ إلى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٢، تم الحصول على مبلغ ٦,٢٢ بليون دولار استجابة لما بلغ عددها ٢٤ من النداءات المشتركة بين الوكالات بشأن أفريقيا. وجرى حشد أموال كثيرة من أجل الأزمة في كوت ديفوار والجفاف في القرن الأفريقي. وساهم الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ في تحقيق استجابات حسنة التوقيت وقابلة للتنبؤ بها من خلال تقديم ما يربو على ٤٢٧,٦ مليون دولار إلى الوكالات التابعة للأمم المتحدة في ٣٠ بلدا في أفريقيا. ويمثل هذا الرقم نسبة ٦٣,٤ في المائة من مجموع التمويل العالمي الذي قدمه الصندوق خلال تلك الفترة. وشملت الجهات المستفيدة الرئيسية العمليات الإنسانية في الصومال (٥٣ مليون دولار)، وإثيوبيا (٥٠,٥ مليون دولار)، وجنوب السودان (٤٢,٨ مليون دولار). ومن أصل مبلغ ٤٢٧,٦ مليون دولار، خصص مبلغ ٢٧٩,٣ مليون دولار لمنح الاستجابة السريعة، ومبلغ ١٤٨,٣ مليون دولار للمنح ناقصة التمويل.

ثانيا - استعراضات عامة إقليمية

ألف - شرق أفريقيا والقرن الأفريقي

السودان

٦ - كان استفتاء كانون الثاني/يناير ٢٠١١ بشأن مستقبل جنوب السودان وما تلاه من إعلان للاستقلال من السمات البارزة التي ميزت بيئة عمل الأمم المتحدة في السودان. وأدى عدم الاتفاق على المسائل المعلقة بعد توقيع اتفاق السلام الشامل، من قبيل تقاسم عائدات النفط وترسيم الحدود، إلى نشوب أعمال عنف في النصف الثاني من عام ٢٠١١، مما دفع باللاجئين إلى إثيوبيا وجنوب السودان.

٧ - وفي أوائل عام ٢٠١٢، تفاوض السودان وجنوب السودان على ''الحريات الأربع''، بما في ذلك حرية التنقل والإقامة لمواطني الدولة الأخرى؛ لكن الاتفاق المتعلق بذلك لم يوقع على الإطلاق. وريثما يتم التوصل إلى اتفاق نهائي ينشأ بموجبه إطار قانوني يسمح بتنظيم إقامة كل من السودانيين الجنوبيين في السودان والسودانيين في جنوب السودان، واصلت الأمم المتحدة التفاوض بشأن إيجاد طرائق لتنظيم بقاء السودانيين الجنوبيين أو عودتهم.

وعززت المنظمات الإنسانية أيضا من وجودها في مناطق العودة الرئيسية تحسبا لأي زيادات مفاجئة في أعداد القادمين.

٨ - ومع وجود أكثر من ٥٠٠ ٠٠٠ من المواطنين السودانيين في المنفى، يظل السودان يحتل المرتبة الثانية بين البلدان الأصلية الرئيسية، بعد الصومال. ويوجد في السودان أيضا ما يقدر عددهم بـ ٢,٢ مليون من المشردين داخليا، منهم ١,٩ مليون في دارفور. وقد أعد الفريق القطري المعني بالشؤون الإنسانية إطارا لحلول دائمة لدعم العائدين ومجتمعات العائدين في دارفور. وفي عام ٢٠١١، عاد إلى مناطقهم الأصلية في دارفور ما يقدر عددهم بـ ١٤٠ ٠٠٠ من المشردين داخليا.

٩ - وتتباين الحالة الأمنية وفرص وصول المنظمات الإنسانية حسب المناطق. ففي دارفور، تمثل الاتجاه العام في انخفاض مستوى العنف. ومع ذلك، لا تزال هناك جيوب ينعدم فيها الأمن في المناطق الواقعة تحت سيطرة حركات المتمردين حيث لا يزال القتال مستمرا. ويعد الإفلات من العقاب وانعدام سيادة القانون من بين العقبات الخطيرة التي تعترض سبيل الحد من انعدام الأمن الناجم عن انتشار اللصوصية والجرائم العادية. وقد جرى الإبلاغ عن حالات اختطاف تعرض لها موظفو المساعدة الإنسانية في دارفور خلال عام ٢٠١١ بلغ مجموعها ٣٣ حالة، ولكن حالة واحدة فقط هي التي جرت ملاحقتها قضائيا.

١٠ - وعقب اندلاع العنف والتشريد في ولايتي كردفان الجنوبية والنيل الأزرق، واجهت المنظمات الإنسانية عوائق خطيرة تتعلق بالوصول. وفي شباط/فبراير ٢٠١٢، عرضت الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجامعة العربية اقتراحا بإيصال المعونة إلى المدنيين في كلتا الدولتين. وفي أواخر حزيران/يونيه، قبلت حكومة السودان الاتفاق الثلاثي بشروط. وبحلول ذلك الوقت كان موسم الأمطار على الأبواب، مما جعل من فرص الوصول إلى المناطق المتضررة أمرا بالغ الصعوبة.

جنوب السودان

١١ - خلال عام ٢٠١١، عاد إلى جنوب السودان قرابة ٣٨ ٠٠٠ من السودانيين الجنوبيين قادمين من السودان. وبحلول حزيران/يونيه ٢٠١٢، فرَّ أكثر من ١٦٠ ٠٠٠ لاجئ من ولايتي كردفان الجنوبية والنيل الأزرق إلى جنوب السودان متسببين بذلك في نشوء حالة طوارئ إنسانية واسعة النطاق. ومع أن حكومة جنوب السودان لم تفرض أي سياسة لتجميع اللاجئين، فقد تحرك معظمهم بعيدا عن الحدود تجاه مستوطنات اللاجئين. إلا أن نحو ٥٠ ٠٠٠ منهم قرروا البقاء في منطقة بيدا، الواقعة قرب الحدود، وأثار هذا الأمر شواغل

جدية تتعلق بالحماية. واستضاف جنوب السودان أيضا قرابة ٠٠٠ ٢٣ لاجئ من جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى، فرَّ كثير منهم هربا من جيش الرب للمقاومة.

١٢ - وأدى استيلاء القوات السودانية على منطقة أبيي في أيار/مايو ٢٠١١ إلى تشريد نحو ٠٠٠ ١١٠ شخص في ولاية واراب، حيث استمر حصولهم على المعونات الإنسانية بالنظر إلى أن احتمالات عودتهم ظلت ضعيفة.

١٣ - كما ابتلي جنوب السودان بآفة العنف الطائفي. ووقعت هجمات عقابية واسعة النطاق تضرر منها مئات الآلاف من أهالي البحيرات، في واراب، وفي ولايتي الوحدة والنيل الأزرق، بينما أدى الاقتتال الطائفي في ولاية جونقلي إلى تشريد أكثر من ٠٠٠ ٦٣ شخص. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، كان هناك ما مجموعه ٠٠٠ ١٧٠ شخص من المتضررين بهذه الأعمال ويحصلون على مساعدات إنسانية.

١٤ - وتدهورت حالة الأمن الغذائي منذ أواخر العام الماضي. وفي شباط/فبراير ٢٠١٢، أعلن برنامج الأغذية العالمي حالة طوارئ من المستوى الثالث في جنوب السودان واقترح تدبير ٠٠٠ ٥٥ طن متري من الأغذية لتلبية طوارئ الأغذية في أنحاء البلد.

١٥ - وتسبب انعدام الأمن ورداءة الطرق وعدم كفاية الهياكل الأساسية في عرقلة سبل وصول المنظمات الإنسانية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، جرى الإبلاغ عن أكثر من ١٥٠ حادثا أمنيا تضمنت حوادث اعتراض سبل المعونة ونهبها وتحويلها، أو احتلال أماكن عمل المنظمات الإنسانية من قبل عناصر فاعلة تابعة للدولة أو جهات فاعلة من غير الدول.

الصومال

١٦ - لئن كانت الأزمة التي عصفت بالصومال في عام ٢٠١١ قد عزيت عموما إلى الجفاف، هناك عوامل أخرى ساهمت في تلك الأزمة شملت استمرار النزاع، والعنف، وفرض القيود على عمل منظمات المعونة في المناطق الخاضعة لسيطرة الميلشيات. وقد فرَّ خلال العام أكثر من ٠٠٠ ٣٠٠ صومالي، توجه معظمهم إلى إثيوبيا وكينيا، ورفعوا عدد اللاجئين الصوماليين في أنحاء العالم إلى ما يربو على مليون لاجئ. ومع وجود نحو ١,٣٦ مليون من الصوماليين المشردين داخليا، يقدر عدد الصوماليين المشردين داخليا بنسبة ثلث مجموع السكان البالغ ٧,٥ مليون نسمة.

١٧ - ونتيجة لهطول الأمطار، والتفاوض بشأن تيسير سبل الوصول إلى مناطق النزاع، وتكثيف جهود تنسيق عمليات الإغاثة، انخفض عدد المحتاجين إلى المعونة الإنسانية من ٤ ملايين في عام ٢٠١١ إلى ٢,٣ مليون في نهاية نيسان/أبريل ٢٠١٢. وبحلول

شباط/فبراير ٢٠١٢، لم تعد ظروف المجاعة قائمة في الصومال. وعزز مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ومنظمة الأغذية والزراعة من شراكتهما لضمان توفير الدعم الطويل الأجل في مجال سبل كسب الرزق، وبخاصة للعائدين من المشردين داخليا.

١٨ - ورغم تحسن الظروف التي تتيح تسليم المعونة في مقديشو، لا يزال يتعذر الوصول إلى أجزاء أخرى في جنوب ووسط الصومال. وقد حقق نظام جديد لرصد توزيع الوظائف نتائج إيجابية، ولكن لا تزال هناك عوائق تشمل تحويل المعونة وطلب تقديم مدفوعات.

إثيوبيا

١٩ - بحلول نهاية عام ٢٠١١، تكون إثيوبيا قد استضافت قرابة ٠٠٠ ٢٨٩ لاجئ، بما يمثل زيادة قدرها أكثر من ٣٠٠ في المائة مقارنة بعام ٢٠٠٨. وهي الآن ثالث أكبر دولة مستضيفة للاجئين في أفريقيا، بعد كينيا وتشاد. ويفد معظم اللاجئين من إريتريا والسودان والصومال.

٢٠ - وفي عام ٢٠١١، استقبلت إثيوبيا أكثر من ٠٠٠ ١٩ لاجئ سوداني، معظمهم من ولاية النيل الأزرق، حيث عبروا الحدود إلى غرب إثيوبيا. واستقبل البلد أكثر من ٠٠٠ ١٠١ لاجئ صومالي، كثيرون منهم كانوا في حالة ضعف شديد للغاية بسبب المجاعة والمصاعب التي واجهوها أثناء الرحلة. وفي حين خصصت الحكومة الأرض اللازمة لإنشاء ثلاثة مخيمات إضافية في منطقة دوللو أدو ودعت الجهات الفاعلة الإنسانية إلى توسيع نطاق برامجها، فقد تدفق أكثر من ٥٠٠ لاجئ يوميا، الأمر الذي تجاوز القدرة على الاستجابة. وفي البداية، كانت معدلات الوفيات وسوء التغذية الحاد بين الرضع مرتفعة للغاية. وتمت السيطرة على الوضع في نهاية المطاف، إلا أنه في شباط/فبراير ٢٠١٢، خلص التقييم الآني الذي أجرته اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات المعنية بإعادة التعمير والتأهيل لفترة ما بعد الحرب والكوارث للاستجابة الإنسانية لأزمة الجفاف في القرن الأفريقي إلى أنه، في ضوء التحليل الذي أجرته الأمم المتحدة عن الوضع داخل الصومال، كان من الضروري أن تتوفر عملية للطوارئ تتسم بمزيد من القوة للاستجابة لتدفق اللاجئين.

كينيا

٢١ - تُعدُّ كينيا البلد الرئيسي المستضيف للاجئين في أفريقيا ورابع أكبر بلد مستضيف للاجئين في جميع أنحاء العالم حيث تستضيف أكثر من ٠٠٠ ٥٦٦ لاجئ. وفي الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠١١، وصل ما يقرب من ٠٠٠ ٣٧٤ لاجئ صومالي إلى كينيا، مما أنهك قدرة مخيمات اللاجئين في داداب. وخلال عام ٢٠١١، ظل العديد من الوافدين الجدد في ظروف غير صحية في أطراف المواقع الموجودة حتى يمكن نقلهم إلى مواقع جديدة.

٢٢ - وقد تدهورت الحالة الأمنية في منطقة داداب بشكل ملحوظ قرب نهاية عام ٢٠١١ وما زالت متوترة. وقُتل خمسة رجال من عناصر الشرطة الكينية وجُرح ١٦ آخرون من جرّاء انفجار جهاز تفجيري يدوي الصنع أثناء أدائهم الخدمة في داداب. واستُهدف قادة من مجتمعات اللاجئين وجرى قتلهم، واختُطف بعض العمال المنخرطين في مجال تقديم المعونة. وأدى ذلك إلى فرض قيود على حركة العاملين في مجال تقديم المعونة، مثل اشتراط استخدام حراسة الشرطة. ومع كل ذلك، استمر تقديم الخدمات الأساسية، بما فيها توفير الغذاء والصحة والمياه والتعليم، وذلك نتيجة لخطة استمرارية تصريف الأعمال التي وضعتها المنظمات الإنسانية وقيادات اللاجئين.

٢٣ - وفي شمال غربي كينيا، تجري استضافة اللاجئين في مخيم كاكوما، الذي وصل إلى ما يقرب من سعته القصوى التي تبلغ ٠٠٠ ١٠٠ شخص، بزيادة مطردة في أعداد الوافدين الجدد. وفي حين تتكون الغالبية العظمى من اللاجئين في المخيم من الصوماليين، فإن أحدث الوافدين الجدد قادمون من جنوب السودان.

٢٤ - ويوجد ما يقدر عددهم بـ ٠٠٠ ٢٥٠ شخص من المشردين داخليا في كينيا، تشرد معظمهم نتيجة لأعمال العنف التي أعقبت انتخابات عام ٢٠٠٧، الذي أدى عندما بلغ ذروته إلى تشريد نحو ٠٠٠ ٦٥٠ شخص.

أوغندا

٢٥ - بحلول نهاية عام ٢٠١١، كان معظم المشردين داخليا البالغ عددهم ١,٨٤ مليون شخص الذين شردوا جرّاء القتال الذي نشب بين الجيش الأوغندي وجيش الرب للمقاومة قد عادوا إلى مناطقهم الأصلية، تاركين وراءهم ما يقرب من ٠٠٠ ٣٠ شخص موزعين على أربعة مخيمات أو موجودين في مركز للعبور. ومن بين مجموع مخيمات المشردين داخليا البالغ عددها ٢٥١ مخيما، أُغلق ٢٤٧ مخيما، وأُخليت الأراضي التي أقيمت عليها تلك المخيمات، وتم إصلاحها وإعادتها إلى أصحابها. وأغلقت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عمليتها المتعلقة بالمشردين داخليا، والآن تتولى اللجنة الأوغندية لحقوق الإنسان رصد الحماية، بدعم من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

٢٦ - وفي مطلع عام ٢٠١٢، استضافت أوغندا نحو ٠٠٠ ١٦٣ لاجئ، وفد معظمهم من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأثناء الأشهر الستة الأولى من السنة، وصل ما يزيد عن ٠٠٠ ٣٠ لاجئ إلى أوغندا هربا من القتال وانتهاكات حقوق الإنسان في شمال كيفو، بجمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي أثناء تلك الفترة، استقبلت أوغندا أيضا طلبات لجوء

من نحو ٤٠٠ ٢ شخص من مواطني جنوب السودان والمواطنين السودانيين. وتم الاعتراف بما نسبته ٦٧ في المائة من مقدمي هذه الطلبات باعتبارهم لاجئين.

باء – وسط أفريقيا والبحيرات الكبرى

تشاد

٢٧ – بحلول نهاية عام ٢٠١١، استضافت تشاد أكثر من ٠٠٠ ٣٦٦ لاجئ، معظمهم من دارفور (السودان) وجمهورية أفريقيا الوسطى.

٢٨ – وهناك أيضا ما يقدر عددهم بنحو ٠٠٠ ١٢٦ شخص من المشردين داخليا، فضلا عن ٠٠٠ ٥٦ شخص من العائدين. ووفقا للسلطات التشادية، يرغب مزيد من المشردين داخليا في العودة إلى موطنهم الأصلي، غير أن عدم وجود خدمات اجتماعية أساسية وغياب سيادة القانون والافتقار إلى نظام فعال للعدالة حال دون قيام الكثيرين منهم بذلك. وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، دعمت منظمة الصحة العالمية مراكز صحية في ست مناطق للعودة وزودتها بالمعدات الأساسية والإمدادات الطبية وتكفلت بتغطية تكاليف حملات التطعيم. ومع ذلك، توجد حاجة إلى تعزيز الخدمات الأساسية، وبخاصة توفير المياه الصالحة للشرب والتعليم والصحة، وكفالة الحصول على فرص لكسب العيش.

٢٩ – ومنذ انسحاب بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد في نهاية عام ٢٠١٠، تولت الحكومة المسؤولية الكاملة عن حماية المدنيين وتوفير الأمن للجهات الفاعلة في المجال الإنساني. ونفذت ترتيبات لتحسين الأوضاع الأمنية في الشرق والجنوب، من خلال نشر عناصر إضافية من الشرطة الوطنية والدرك والمفرزة الأمنية المتكاملة التي دربتها الأمم المتحدة. وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، زادت إمكانية الوصول إلى المشردين، وخاصة في شرقي تشاد نظرا لتحسن الأوضاع الأمنية.

جمهورية أفريقيا الوسطى

٣٠ – ظلت جمهورية أفريقيا الوسطى تواجه حركة تشريد واسعة النطاق، حيث وصل عدد المشردين داخليا إلى أكثر من ٠٠٠ ١٠٥ شخص، بمن فيهم نحو ٠٠٠ ٢٢ شخص شُردوا حديثا من جرّاء هجمات جيش الرب للمقاومة. وإضافة إلى ذلك، يستضيف البلد نحو ٠٠٠ ٢٠ شخص من اللاجئين وطالبي اللجوء، معظمهم من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد عاد لاجئون يقدر عددهم بنحو ٠٠٠ ٩ شخص من جمهورية أفريقيا الوسطى إلى بلدهم من الكاميرون وتشاد، ولكن لا يزال هناك نحو ٠٠٠ ١٦٠ شخص يعيشون في المنفى.

٣١ - وظلت إمكانية الوصول إلى المشردين تشكل تحديا كبيرا في عدة مناطق من البلد في ظل تزايد أعمال السطو والقتال بين الجماعات المسلحة. وأدت الهجمات على العاملين في مجال تقديم المعونة إلى تعليق الأنشطة الإنسانية في بعض المناطق. وأنشأت الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بعثة لتوطيد السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، مما ساعد على كفالة الأمن لعدد من مواقع المشردين داخليا واللاجئين في البلد.

٣٢ - وساهمت ترتيبات وقف إطلاق النار التي تم التوسط بشأنها مؤخرا في الشمال في توفير فرصة للانتعاش، حيث بدأ الآلاف من الأشخاص المشردين في العودة إلى قراهم.

جمهورية الكونغو الديمقراطية

٣٣ - أدى التدهور المطرد في الحالة الأمنية في الشرق إلى استمرار التشريد الداخلي والنزوح إلى أوغندا ورواندا. وفي نهاية عام ٢٠١١، كان هناك أكثر من ٠٠٠ ٤٩١ لاجئ كونغولي في جميع أنحاء العالم، معظمهم داخل المنطقة، وأكثر من ١,٧ مليون كونغولي مشرد داخليا. وكانت كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية من المقاطعات الأكثر تضررا. ففي شمال شرقي المقاطعة الشرقية أدت هجمات جيش الرب للمقاومة إلى تشريد ما مجموعه ٠٠٠ ٣٥٠ شخص في منطقتي أويلي العليا وأويلي السفلى.

٣٤ - وفي الفترة ما بين منتصف عام ٢٠١٠ ومنتصف عام ٢٠١١، عاد ما يقدر عددهم بنحو ٠٠٠ ٨٠٠ شخص إلى قراهم، ولكن قليلين فعلوا ذلك في النصف الثاني من العام بسبب تزايد انعدام الأمن وعدم اليقين في ما يتعلق بالانتخابات. وظلت حالات العنف الجنسي والجنساني تُشكل واحدة من أهم الشواغل المتعلقة بالحماية، ولا سيما في الشرق. ففي عام ٢٠١١، أورد تقرير صندوق الأمم المتحدة للسكان أن أكثر من ٩٠٠ ٨ حالة اغتصاب قد ارتُكبت فقط في المقاطعة الشرقية ومقاطعتي كيفو. وفي إطار الاستراتيجية الشاملة المشتركة بين الوكالات لمكافحة العنف الجنسي والجنساني، تم تنفيذ الأنشطة الرامية إلى: (أ) تحسين الخدمات الطبية والقانونية للضحايا؛ (ب) معالجة الأسباب الجذرية للعنف الجنسي عن طريق تغيير المواقف تجاه المرأة ودورها في الأسرة والمجتمع؛ (ج) تحسين إتاحة الفرص الاقتصادية للنساء، بمن فيهن الناجيات من العنف الجنسي والجنساني المعرضات لخطر الإقصاء اجتماعيا. ومع كل ذلك، فإن ثقافة الإباحة والإفلات من العقاب التي يتعامل في ظلها مرتكبو هذه الجرائم من عسكريين ومدنيين ما زالت تُمثل عقبة أمام مكافحة العنف الجنسي والجنساني.

جمهورية تترانيا المتحدة

٣٥ - استضافت جمهورية تترانيا المتحدة قرابة ٠٠٠ ١٣٢ لاجئ أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، معظمهم من بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية. ويعيش أغلبيتهم في مخيمي متابيلا ونياروغوسو للاجئين، في الجزء الشمالي الغربي من البلد. وأعلنت الحكومة أن إغلاق مخيم متابيلا، الذي يأوي حوالي ٠٠٠ ٣٨ لاجئ بوروندي، قد تحدد له الآن شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. واضطلعت حكومة جمهورية تترانيا المتحدة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بعملية مشتركة لإجراء مقابلات لتحديد حاجة هؤلاء اللاجئين للحماية الدولية المستمرة. وفي حين ارتئي أن نسبة مئوية صغيرة من هؤلاء اللاجئين هي التي بحاجة إلى حماية دولية مستمرة، وُجِد أن غالبيتهم ليسوا بحاجة إلى هذه الحماية، وستتوقف الحكومة التترانية عن معاملتهم باعتبارهم لاجئين، وبعد ذلك سيُدرجون في إطار قانون الهجرة المحلي.

٣٦ - ويجري تجنيس نحو ٣٠٠ ١٦٢ لاجئ بوروندي سابق ليصبحوا مواطنين تترانيين. وكان مقررا، في البداية، أن يجري نقل المواطنين التترانيين المجنسين حديثا إلى أماكن أُخرى، ولكن في ظل العديد من القيود، بما فيها القيود المالية، فقد أوقفت الحكومة برنامج النقل هذا ريثما تجري مزيدا من المراجعة.

جيم - الجنوب الأفريقي

٣٧ - استمر تأثر معظم بلدان منطقة الجنوب الأفريقي بحركات الهجرة المختلطة. ففي عام ٢٠١١، زاد عدد اللاجئين وطالبي اللجوء في موزامبيق بنسبة ٧٣ في المائة مقارنة بالعام السابق. ويصل غالبية الوافدين الجدد من إثيوبيا والصومال، وقد وصل الكثيرون منهم في حالة من الإعياء الشديد وهم يعانون من سوء التغذية. وأدى تدفق أعداد اللاجئين إلى إنهاك مرافق مخيم ماراتاني، واضطلع الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ بتوفير أموال إضافية لمساعدة الفريق القطري للأمم المتحدة في الاستجابة لحالات الطوارئ. واستجاب برنامج الأغذية العالمي فورا وشملت استجابته توفير التغذية التكميلية.

٣٨ - وما زالت جنوب أفريقيا تستقبل أكبر عدد من طلبات اللجوء، حيث بلغ عدد طلبات اللجوء الجديدة ما يقرب من ٠٠٠ ١٠٧ طلب في عام ٢٠١١، وهو ما يمثل ٥٠ في المائة أقل عن العام السابق. وقدم مواطنون من زمبابوي ما يقرب من نصف هذه الطلبات. وفي عام ٢٠١١، تم الاعتراف بأكثر من ٨٠٠ ٦ من طالبي اللجوء باعتبارهم لاجئين في جنوب أفريقيا، وغالبيتهم من الصوماليين والإثيوبيين. وجرى استئناف عمليات ترحيل مواطني زمبابوي في تشرين الأول/أكتوبر. وفي حين نفذت الحكومة بعض توصيات

الفريق العامل المعني بالحماية لكفالة تنفيذ الترحيل بشكل إنساني قدر الإمكان، ما زالت هناك شواغل وخاصة بشأن القصَّر غير المصحوبين بذويهم.

دال – منطقة غرب أفريقيا

٣٩ – أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، شهدت منطقة غرب أفريقيا اثنتين من حالات الطوارئ الكبرى المتصلة بالتشريد. ففي ذروة الأزمة، أدت أعمال العنف التي اندلعت عقب الانتخابات في كوت ديفوار إلى تشريد ما يقدر بنحو مليون شخص، داخليا وعبر الحدود، توجهوا أساسا إلى ليبريا. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، أدى الجفاف الذي ضاعف من آثاره حالات العنف في شمالي مالي والاضطرابات السياسية إلى تحرك نحو ٢٠٠ ٠٠٠ لاجئ تجاه بوركينا فاسو وموريتانيا والنيجر، فضلا عن التشريد الداخلي لأكثر من ١٥٠ ٠٠٠ شخص.

٤٠ – واعترفت حكومات كل من توغو وغانا وغينيا وليبريا، بصورة أولية، باللاجئين النازحين من كوت ديفوار. وفي ليبريا، أُنشئ برنامج واسع النطاق للطوارئ بهدف مساعدة اللاجئين في المجتمعات المضيفة وعدد من مخيمات اللاجئين. وبحلول نهاية عام ٢٠١١، كان أكثر من ١٣٥ ٠٠٠ لاجئ وما يزيد عن ٤٦٧ ٠٠٠ مشرد داخلي قد عادوا إلى ديارهم منذ نهاية الأعمال العدائية في أيار/مايو ٢٠١١. وفي نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، كان هناك ١٢٧ ٠٠٠ مشرد داخلي في كوت ديفوار و ٥٨ ٠٠٠ لاجئ من كوت ديفوار في ليبريا. ودعمت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) حملة العودة إلى المدارس التي شملت مليون طفل.

٤١ – وقام برنامج الأغذية العالمي بإجراء تقييم لمسألة الأمن الغذائي وحذر من أنه، في المنطقة الأكثر تضررا من أزمة التشريد، ما زال نحو ٦٠ في المائة من الأسر يعانون من انعدام الأمن الغذائي.

ثالثا – الاستجابة الإنسانية والتعاون بين الوكالات

ألف – تعزيز مبادئ الحماية الدولية

٤٢ – أظهرت حالات الطوارئ في غرب أفريقيا وشرقها والقرن الأفريقي أن مبدأ عدم الإعادة القسرية، وهو حجر الزاوية في حماية اللاجئين، ظل يحظى باحترام على نطاق واسع. ومع ذلك، فقد كانت بعض حالات الإعادة القسرية وإغلاق الحدود في أفريقيا مدعاة للقلق.

٤٣ - ويتبع العديد من البلدان في أفريقيا سياسة تجميع اللاجئين في مخيمات، ومنع اللاجئين وطالبي اللجوء من العيش خارج مناطق محددة، وهي عادة مخيمات اللاجئين. ويوجد في إثيوبيا مثال جيد يوفر للاجئين بديلا عن العيش على الإعالة طويلة المدى، حيث سمحت سياسة ''العيش خارج المخيم'' للاجئين الإريتريين الذين يمكنهم أن يدعموا أنفسهم ماليا بأن يعيشوا خارج المخيمات. وأضافت حكومة إثيوبيا منحا دراسية إلى هذا البرنامج.

٤٤ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قام مشروع تطوير قدرة الحماية الاحتياطية المشترك بين الوكالات، والذي استضافه مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، بإرسال ١٠ من كبار موظفي الحماية للعمل في مختلف منظمات الأمم المتحدة التي تساعد المشردين في أفريقيا. وقد قدموا الخبرة في مجال تخطيط وتنسيق وتنفيذ الاستجابة المتعلقة بالحماية في كل من جمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان والصومال وكوت ديفوار وكينيا وملاوي وناميبيا.

تعزيز الحماية الوطنية للاجئين

٤٥ - استمرت الأنشطة الرامية إلى تعزيز الأطر المعيارية والمؤسسية، وضمان حسن سير العمل في نظم اللجوء، وتدعيم القدرات الوطنية للتعامل مع الأعداد المتزايدة من اللاجئين وطالبي اللجوء، بما في ذلك في حركات الهجرة المختلطة، وذلك في جميع البلدان تقريبا في أفريقيا. وتباينت نوعية الإجراءات الحكومية لتحديد وضع اللاجئين واستدامتها خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ففي إريتريا وجنوب السودان وجيبوتي، اضطلعت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالمسؤولية الكاملة عن تحديد وضع اللاجئين، بينما طُبقت إجراءات مشتركة لتحديد وضع اللاجئين في سيراليون وغانا وكوت ديفوار. وزاد العدد الإجمالي لحالات طلب اللجوء المعلقة في أفريقيا من ٣٠٠ ٣١١ شخص في نهاية عام ٢٠١٠ إلى حوالي ٦٠٠ ٣٦٦ شخص في نهاية عام ٢٠١١. وظلت القدرات الوطنية لمواجهة اللجوء محملة بأكثر من طاقتها، وأدى انضمام عدد كبير من الأشخاص إلى نظام اللجوء في سياق حركات الهجرة المختلطة إلى التأثير السلبي على جودة إجراءات تحديد وضع اللاجئين.

٤٦ - وفور استقلالها تقريبا، واجهت دولة جنوب السودان المستقلة حديثا حالة طوارئ متعلقة باللاجئين في ظل عدم وجود أطر قانونية أو معيارية مطبقة. وفي حين تم قبول اللاجئين القادمين من السودان، ظلت الجهود جارية في جوبا لصياغة قانون للاجئين وإصداره. ومن المتوقع اعتماد قانون اللاجئين قريبا، وستتحسن من خلال تعزيزه قدرة الحكومة على إصدار بطاقات هوية للاجئين وشهادات الميلاد ووثائق الزواج والوفاة.

التسجيل والتوثيق

٤٧ - يعد التسجيل لدى الوصول أمرا حاسما لتحديد اللاجئين واحتياجاتهم، فضلا عن التهديدات الأمنية المحتملة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم إنشاء قدرة للتسجيل في حالات الطوارئ للاجئين من كوت ديفوار في ليبريا وغانا؛ ومن جمهورية الكونغو الديمقراطية في أوغندا ورواندا؛ ومن الصومال في إثيوبيا وكينيا؛ ومن السودان في إثيوبيا وجنوب السودان، ومن مالي في بوركينا فاسو وموريتانيا والنيجر. وبمجرد إتمام التسجيل في حالات الطوارئ، تجري عملية تسجيل فردية أكثر تفصيلا، لضمان الحصول على صورة شاملة لجموع اللاجئين واحتياجاتهم وسماتهم.

٤٨ - وفي جميع أنحاء العالم، حصل ٥١ في المائة من حديثي الولادة اللاجئين في المخيمات و ٨٩ في المائة من الأطفال الرضع اللاجئين في المناطق الحضرية على شهادات ميلاد خلال عام ٢٠١١، مقابل ٤٦ في المائة في المخيمات و ٤٩ في المائة في المناطق الحضرية في عام ٢٠٠٩. ويعد تسجيل المواليد خطوة أولى نحو الاعتراف بالشخص من الناحية القانونية والحيلولة دون انعدام الجنسية. ومن الضروري أيضا التخفيف من مخاطر الحماية، بما في ذلك التجنيد القسري والاتجار والزواج المبكر، وضمان أن يتاح للطفل الحصول على الرعاية الصحية والتعليم وغيرهما من الخدمات.

٤٩ - وفي مخيم كاكوما في كينيا، أسفرت التدابير التي اتُبعت لجعل عملية تسجيل المواليد أكثر كفاءة، بما في ذلك استخدام وحدات متنقلة لتسجيل المواليد، عن زيادة في تسجيل المواليد الجدد من ٤٨ في المائة في عام ٢٠١٠ إلى ٨٠ في المائة في عام ٢٠١١. وشملت العوائق التي تحول دون تحسين فرص تسجيل المواليد في أفريقيا نقص مرافق التسجيل والموظفين المخصصين لهذا الغرض، ونقص المعلومات، وارتفاع الرسوم. وفي اجتماع حكومي دولي على المستوى الوزاري عُقد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، ونظمته مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بمناسبة الذكرى الـ ٦٠ لاتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين والذكرى الخمسين لاتفاقية عام ١٩٦١ بشأن تخفيض حالات انعدام الجنسية، تعهدت حكومات جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب أفريقيا ورواندا وكوت ديفوار وناميبيا بتحسين سبل وصول اللاجئين إلى تسجيل المواليد.

تعزيز حقوق الإنسان للمشردين داخليا

٥٠ - شهد عام ٢٠١٢ الذكرى العشرين لولاية المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمشردين داخليا. وخلال هذين العقدين، أُحرِز تقدم في تحسين حماية المشردين داخليا، ومثَّل اعتماد اتفاقية الاتحاد الأفريقي لحماية المشردين داخليا في أفريقيا ومساعدتهم، المسماة

اتفاقية كمبالا، في عام ٢٠٠٩ مَعلما قانونيا. وبحلول نهاية أيار/مايو ٢٠١٢، كان ٣٧ عضوا من أعضاء الاتحاد الأفريقي البالغ عددهم ٥٤ عضوا قد وقعوا على اتفاقية كمبالا، وصدق ١٣ عضوا على ذلك الصك. وتحتاج الاتفاقية إلى خمسة عشر تصديقا لكي تدخل حيز النفاذ. وقد ظلت مجموعة الحماية العالمية تقدم الدعم إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي لإعداد مشروع قانون نموذجي لمساعدة الدول على إدراج أحكام الاتفاقية في القانون الوطني. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أعدت أنغولا وليبريا تشريعات تقوم على أساس المبادئ التوجيهية لعام ١٩٩٨ بشأن التشرد الداخلي، كما فعلت كينيا نفس الشيء.

٥١ - وركز المقرر الخاص كثيرا من عمله على ضرورة تعزيز المساعدة والحماية والحلول الدائمة بالنسبة لغالبية المشردين الذين يعيشون خارج المخيمات.

انعدام الجنسية

٥٢ - في عام ٢٠١١، جرى الاحتفال بالذكرى الخمسين لاتفاقية عام ١٩٦١ بشأن تخفيض حالات انعدام الجنسية، عن طريق تشجيع زيادة الوعي بانعدام الجنسية واتخاذ إجراءات لمعالجته. وفي الاجتماع الحكومي الدولي على المستوى الوزاري، أعربت الدول الأفريقية عن التزام غير مسبوق بالحد من حالات انعدام الجنسية وتخفيضها، وتحديد عديمي الجنسية وحمايتهم. وقدمت الدول الأفريقية ٢٢ تعهدا فيما يتصل بانعدام الجنسية، من بينها ١١ تعهدا بالانضمام إلى اتفاقية عام ١٩٥٤ المتعلقة بمركز الأشخاص عديمي الجنسية و ١٥ تعهدا بالانضمام إلى اتفاقية عام ١٩٦١. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وقّعت بنن وبوركينا فاسو ونيجيريا على إحدى الاتفاقيتين أو كلتيهما.

٥٣ - وشملت التعهدات الأخرى تحسين فرص الحصول على التسجيل المدني والوثائق، وإصلاح قوانين الجنسية للحد من حالات انعدام الجنسية وتقليلها، وإجراء الدراسات بشأن حالات انعدام الجنسية والتوعية بشأنها.

٥٤ - واعترف عدد متزايد من الدول بأهمية إدراج ضمانات في قوانين الجنسية من أجل تجنب انعدام الجنسية. وقد أرسى الدستور الجديد وقانون الجنسية والهجرة في كينيا قدوة حسنة من خلال إدماج مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة في كافة الأمور المتعلقة بالجنسية، ومنح الجنسية للقطاء، وضمان أن لا تصبح الإقامة في الخارج سببا لفقدان الجنسية.

٥٥ - وتعد خلافة الدول إحدى الحالات الأكثر تسببا في انعدام الجنسية. ففي جنوب السودان، قدمت المفوضية مشورة تقنية بشأن صياغة الدستور وتشريعات الجنسية، وأيدت اعتماد قوانين قللت إلى حد كبير من حدوث حالات انعدام الجنسية عندما استقل هذا البلد.

وعملت الجهات الفاعلة الدولية مع حكومتي السودان وجنوب السودان لضمان أن يتاح للأشخاص من أصل سوداني جنوبي الموجودين في السودان، والعائدين إليه، الحصول على وثائق هوية تثبت جنسيتهم. وعلى الرغم من هذه الجهود، ظلت هناك شواغل بشأن وضع الأشخاص من أصل سوداني جنوبي ممن يقيمون في السودان، والسودانيين المقيمين في جنوب السودان. ولا يوجد لدى الكثيرين منهم وثائق تثبت جنسيتهم، ولذا فإن الأفراد الذين لهم صلات بكل من الدولتين، بما في ذلك من هم من أصول مختلطة أو ممن ينتمون إلى مناطق حدودية أو متنازع عليها، قد يواجهون صعوبة في إثبات جنسيتهم، ويظلون معرضين لخطر انعدام الجنسية.

أمن الأشخاص الذين تُعنى بهم المفوضية، وسلامة الموظفين

٥٦ - لم يؤد تصاعد النزاع والأزمات الإنسانية في أفريقيا إلى زيادة عدد اللاجئين والمشردين داخليا فحسب، ولكنه أدى أيضا إلى مخاطر التجنيد القسري، والعنف الجنسي والجنساني، والهجمات التي تستهدف المدنيين. وفي العديد من العمليات، كان الوصول إلى اللاجئين والمشردين داخليا مقيدا بسبب عدم استقرار الحالة الأمنية أو التهديدات المباشرة للعاملين في الإغاثة. وفي كينيا، قتل اثنان من قادة اللاجئين ممن عاونوا على الحفاظ على السلام والسلامة في مجمع داداب للاجئين. وفي كيفو الشمالية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، غزت جماعات مسلحة مخيمات المشردين داخليا، حيث عذبت وقتلت الأشخاص الذين رفضوا أن يخضعوا لأعمال السخرة التي تفرضها إحدى الميليشيات. وأعاق استمرار العنف وصول المساعدات الإنسانية إلى المخيمات، ولم يتمكن العاملون في المجال الإنساني من الوصول إلا إلى ٨ مخيمات من أصل ٣١ مخيما للمشردين داخليا في كيفو الشمالية دون أن يكونوا مصحوبين بحراسة عسكرية. وفي جنوب السودان، ظل وجود حوالي ٠٠٠ ٥٠ لاجئ بالقرب من الحدود السودانية مصدرا للقلق، مما عرض اللاجئين والعاملين في المجال الإنساني إلى الآثار غير المباشرة للنزاع، بما في ذلك القصف الجوي.

٥٧ - وأدت الصعوبات الاقتصادية والتنافس على الموارد إلى كراهية الأجانب في عدة مناطق. وفي ملاوي، هوجمت ونهبت المحلات والأعمال التجارية الصغيرة الأخرى التي أقام معظمها لاجئون روانديون خارج مخيم دزاليكا، وطالبت الأوساط التجارية المحلية الحكومة بوضع حد للأعمال التجارية التي تقام خارج مخيم اللاجئين.

٥٨ - وقامت قوات حفظ السلام الدولية بدور رئيسي في تعزيز سيادة القانون وحماية المدنيين في جمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان والسودان. وفي جونقلي بجنوب السودان، وضعت بعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان فصائل في عدة قرى

استضافت الأشخاص الذين شردوا من جرّاء أعمال العنف الطائفية، ونظمت دوريات في مناطق التروح. وفي كوت ديفوار، تعرض أفراد قوات حفظ السلام في عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار لهجوم في الفترة المتسمة بالعنف التي أعقبت الانتخابات التي كانت مثار خلاف، بعد أن أكد مجلس الأمن في قراره ١٩٧٥ (٢٠١١) أن العملية يمكنها أن تستخدم ''جميع الوسائل اللازمة'' لتنفيذ ولايتها لحماية المدنيين المعرضين لتهديدات بهجمات وشيكة.

٥٩ - وقد قُتل ٣٥ من العاملين بالأمم المتحدة في عام ٢٠١١، تُوفي ٢٦ منهم في أفريقيا. وفي الهجوم على دار الأمم المتحدة في أبوجا، نيجيريا، قضى ١٣ زميلا نحبهم. وكانت جنوب السودان والصومال ودارفور (السودان) من بين أكثر الأماكن خطورة على العاملين في المجال الإنساني وقوات حفظ السلام خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

منع العنف الجنسي والجنساني والتصدي له

٦٠ - ساعد صندوق الأمم المتحدة للسكان على تعزيز قدرة موظفي الرعاية الصحية على تحديد العنف الجنسي والجنساني والحد منه والتصدي له في أوغندا وتشاد وجمهورية الكونغو وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان والسودان والصومال وكينيا وليبريا. وتم تدريب موظفي الرعاية الصحية على علاج ضحايا الاغتصاب، وعلى مسارات الإحالة الطبية والقانونية على حد سواء. وجرى تقديم تدريب على الوقاية من الاغتصاب وغيره من حالات العنف الجنسي والجنساني وعلاجها إلى الشرطة في غانا ومجلس اللاجئين وحراس مراقبة أمن الأحياء في مخيمات اللاجئين في غانا. وتمثلت إحدى الأولويات الاستراتيجية الرئيسية في تعزيز قدرة الشركاء الوطنيين على استخدام نظام إدارة المعلومات المتعلقة بالعنف الجنساني من أجل جمع وإدارة البيانات عن العنف الجنسي والجنساني في تشاد وجنوب السودان والسودان والصومال وكوت ديفوار. وقدم صندوق الأمم المتحدة للسكان دعما لبناء المراكز النسائية وإعادة تأهيلها وتوفير الأجهزة لها في مخيمات المشردين داخليا في تشاد والسودان والصومال وغينيا وليبريا.

٦١ - وفي كثير من المناطق، يواجه التصدي للعنف الجنسي والجنساني عوائق خطيرة من جراء الإفلات من العقاب وعدم كفاية إنفاذ القانون ونقص القدرة القضائية، مما يسمح للجناة بأن يفلتوا من العدالة. وفي شمال جمهورية الكونغو، جرى الإبلاغ عن ٩٠ قضية للعنف الجنسي والجنساني في عام ٢٠١١، من بينهم ٦٧ حالة تتعلق بأطفال. ولم تقدم أي من القضايا إلى المحكمة حتى نهاية تلك السنة. ولكن، في جيبوتي، كفل استحداث نظام المحاكم المتنقلة تقديم مزيد من الجناة إلى العدالة. وقد ساعد ذلك، إلى جانب زيادة تنسيق أنشطة الاستجابة وإضاءة الشوارع باستخدام الطاقة الشمسية، على الحد من حوادث العنف

الجنسي والجنساني في مخيم علي عديه للاجئين. وجرى أيضا تركيب أنوار الشوارع التي تعمل بالطاقة الشمسية في بعض مخيمات اللاجئين في إثيوبيا.

حماية ذوي الاحتياجات الخاصة، بمن فيهم النساء والأطفال وكبار السن والمعوقون

٦٢ - في عام ٢٠١١، كان ٥١ في المائة من اللاجئين وطالبي اللجوء في أفريقيا من النساء والفتيات. وكان في المتوسط ٤٧ في المائة من اللاجئين دون سن الثامنة عشرة، و ٥ في المائة يفوق سنهم ٦٠ سنة. وكانت هناك زيادة ملحوظة في عدد المشردين القصر غير المصحوبين بذويهم، ولا سيما في شرق أفريقيا وفي القرن الأفريقي. وكان ما يقرب من نصف مجموع القصر غير المصحوبين بذويهم في جميع أنحاء العالم مسجلين في كينيا (١٤ ٠٠٠)، حيث تضاعف تقريبا عدد سكان مخيم كاكوما من القصر غير المصحوبين بذويهم من ٢ ٢٦٠ في بداية عام ٢٠١١ إلى ٤ ٢٤٥ في نهاية السنة. وسُجّل أكثر من ٧ ٠٠٠ من القصر غير المصحوبين بذويهم، ومعظمهم من أصل صومالي وإريتري، في مختلف مخيمات اللاجئين في إثيوبيا.

٦٣ - وينبغي إخضاع كل طفل من الأطفال غير المصحوبين بذويهم أو المنفصلين عنهم لعملية تحديد الخيار الأفضل لمصلحة الطفل لتوفير أفضل رعاية مؤقتة لهم وإيجاد حل لوضعهم على المدى البعيد. ورغم زيادة العدد الإجمالي لهذه العمليات، فقد انخفضت نسبة الأطفال الذين خضعوا لها. ففي كينيا، لم يخضع لهذه العملية سوى ١ في المائة من القصر غير المصحوبين بذويهم، وكان الهدف منها بالدرجة الأولى إيجاد حل دائم لوضعهم. وذُكر الافتقار إلى القدرات والموارد ضمن العقبات التي تحول دون إجراء مزيد من هذه العمليات في إثيوبيا وجمهورية أفريقيا الوسطى وكوت ديفوار وكينيا وملاوي.

باء - إيصال المساعدة والاحتياجات الخاصة

الغذاء

٦٤ - في بداية عام ٢٠١٢، كان نحو ١,٩ مليون لاجئ و ١,٢ مليون مشرد داخلي ونصف مليون عائد في ٢٤ بلدا أفريقيا يعتمدون على المساعدات الغذائية التي يقدمها برنامج الأغذية العالمي. وتشمل المساعدات الغذائية عمليات توزيع الأغذية العامة، والتغذية التكميلية التي تستهدف فئات معينة، والوجبات المدرسية، ومشاريع الغذاء مقابل العمل، وبرامج زيادة القدرة على التحمل في المناطق التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي. ومن الأمثلة على ذلك منطقة جيجيغا في إثيوبيا، حيث تلقت نساء مخيم اللاجئين والمجتمع المحلي المضيف خلايا نحل لإنتاج العسل.

٦٥ - وفي السنوات الأخيرة، انتقل المجتمع الدولي للمساعدة الإنسانية من النهج التقليدي المتمثل في تقديم مساعدات غذائية عينية إلى استخدام نظام النقد والبطاقات التموينية. وقد أتاح هذا الخيار للمستفيدين خيارات أكثر وقدرة أكبر على تحديد كيفية تلبية احتياجاتهم. واستُخدم النقد والبطاقات التموينية للحصول على الغذاء في الحالات التي يكون فيها الغذاء متوفرا في الأسواق المحلية دون أن يتمكن أشد الناس فقرا من اقتنائه. وفي داداب وكاكوما، أُعطيت بطاقات تموينية للنساء والأطفال الصغار لشراء المنتجات الطازجة والحليب. ويقوم برنامج الأغذية العالمي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حاليا بتنفيذ مشروع لتقييم أثر استخدام نظام النقد والبطاقات التموينية على الحالة المتعلقة بحماية المستفيدين.

الصحة العامة وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

٦٦ - ظلت الأنشطة المتعلقة بالصحة العامة وحصول اللاجئين والمشردين داخليا والعائدين على الخدمات الصحية ضمن العناصر الأساسية للحماية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظل سوء التغذية والحصبة والإسهال والتهابات الجهاز التنفسي والملاريا الأسباب الرئيسية الخمسة لوفاة الأطفال اللاجئين والمشردين داخليا دون سن الخامسة في أفريقيا. وفي تطور إيجابي، استفاد عدد متزايد من اللاجئين من برامج التأمين الصحي الطوعية في غرب أفريقيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا سيما في المناطق الحضرية.

٦٧ - وفي عام ٢٠١١، جاء معظم اللاجئين المشردين الجدد من مناطق تعاني من انعدام الأمن الغذائي في السودان والصومال ومالي. وكان العديد من هؤلاء في حالة صحية سيئة عند وصولهم إلى البلدان المجاورة. وكان ما يناهز ثلثي الأطفال الصوماليين الذين وصلوا إلى دولو آدو في إثيوبيا يعانون من سوء تغذية حاد. وفي أحد المخيمات، تجاوز معدل الوفيات اليومي سبعة من كل ١٠ ٠٠٠ شخص. وعُزّزت الخدمات التغذوية والصحية، بما في ذلك تنظيم حملات تطعيم واسعة النطاق ضد الحصبة وشلل الأطفال، وتحسّن التواصل مع المجتمعات المحلية. ونتيجة لذلك، خُفّض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة إلى مستوى أقل بكثير من عتبة الطوارئ. وخُفّضت معدلات سوء التغذية الحاد ككل في مخيمات دولو آدو من أكثر من ٥٠ في المائة عام ٢٠١١ إلى ١٥ في المائة في حزيران/يونيه ٢٠١٢.

٦٨ - وأدرجت الوكالات أنشطة للتوعية بفيروس نقص المناعة البشرية وتخفيف حدة انتشاره في إطار الاستجابة للحالات الإنسانية ككل منذ بداية حالات الطوارئ. وتُدمج على نحو متزايد الرعاية الغذائية الخاصة للمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل، وللنساء في إطار جهود منع انتقال العدوى من الأم إلى الطفل، في برامج التغذية التكميلية الروتينية للاجئين والمشردين داخليا في سياقات شتى، بما في ذلك حالات التشرد

التي طال أمدها في بوروندي وجمهورية تترانيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وزامبيا، وخلال أزمة القرن الأفريقي.

٦٩ - وفي كوت ديفوار، ساعد برنامج الأغذية العالمي المشردين داخليا المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية خلال حالة الطوارئ لعام ٢٠١١ بتوفير أغذية تكميلية لنحو ٠٠٠ ٥ من المرضى الذين يعانون من سوء التغذية ويخضعون للعلاج المضاد للفيروسات العكوسة في المناطق الأكثر تضررا من التشرد. وفي أوغندا وجمهورية تترانيا المتحدة، مكّنت برامج رعاية المجتمعات المحلية والرعاية المترلية التي تقدم دعما واسع النطاق للأفراد الذين يعانون من ضعف شديد من كفالة حصول الأسر المعيشية للاجئين والمشردين داخليا المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية على سلة من الأغذية المتوازنة. وواصلت جميع برامج الاستجابة الإنسانية التشجيع على إدراج اللاجئين والمشردين داخليا في البرامج الوطنية المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية، ذلك أن أكثر من نصف البلدان لم تقم بذلك بعد.

٧٠ - وأدى التقدم العلمي وتراجع الحواجز المالية التي تحول دون تلقي العلاج وتحسن مستوى التوعية إلى إتاحة مزيد من الفرص للمشردين والعائدين للحصول على العلاج المضاد للفيروسات العكوسة. وبنهاية عام ٢٠١١، كان ٩٣ في المائة من اللاجئين المعروف أنهم مصابون بفيروس نقص المناعة البشرية أو الإيدز في أفريقيا يحصلون على هذا العلاج بمستوى مماثل لمستوى سكان المناطق المجاورة.

التعليم

٧١ - وفقا لليونيسيف، فإن أقل من ٩ من كل ١٠ أطفال يكملون تعليمهم الابتدائي في البلدان النامية، وفي أقل البلدان نموا، فإن أكثر من ١ من كل ٥ أطفال لا يستفيدون من التعليم الابتدائي. وتقدّر المفوضية بأن ربع الأطفال اللاجئين لا يستفيدون من التعليم الابتدائي، وبأن واحدا فقط من كل خمسة شباب من اللاجئين مسجل في مدارس التعليم الثانوي. ومن التحديات المطروحة في هذا الصدد الافتقار إلى البنى التحتية الأساسية والمعدات والمدرسين المؤهلين. وغالبا ما يحول الفقر دون تمكن الآباء من تغطية تكاليف الرسوم أو الزي المدرسي. والفتيات بشكل خاص غير قادرات على البقاء في المدرسة بسبب ما يتحملنه من مسؤوليات مترلية متعددة أو بسبب الزواج المبكر.

٧٢ - وفي عام ٢٠١١، بدأت المفوضية تنفيذ استراتيجية تعليمية لكفالة استفادة عدد أكبر من الأطفال المشردين من تعليم ابتدائي وثانوي عالي الجودة في بيئات تعليمية آمنة. والبلدان التي حظيت بالأولوية في إطار هذه الاستراتيجية هي إثيوبيا وأوغندا وتشاد وجنوب السودان والسودان وكينيا. وأدخلت مشاريع أُنجزت في مخيمات اللاجئين والمشردين داخليا وداخل

المجتمعات المحلية المضيفة في إثيوبيا وتشاد وشرق السودان وكينيا استخدام مصابيح أو مشاعل منزلية تعمل بالطاقة الشمسية، بما يمكّن الأطفال من الدراسة بعد حلول الظلام.

٧٣ - وتقدم مبادرة ألبرت أينشتاين الألمانية الأكاديمية للاجئين منحا دراسية للاجئين لمتابعة التعليم الجامعي. وفي عام ٢٠١١، استفاد زهاء ٦٨٠ ١ طالبا وطالبة من هذه المنح الدراسية في ٤٠ بلدا، معظمها في أفريقيا.

فرص كسب الرزق

٧٤ - رغم أنه في بداية حالات التشرد الطارئة تكون معظم المجتمعات المحلية المضيفة على استعداد لتقاسم مواردها مع الوافدين الجدد، فإن وجود المشردين لمدة طويلة غالبا ما يشكّل عبئا ثقيلا على الوسائل والمرافق المتاحة، بما في ذلك الموارد الطبيعية مثل المياه والحطب. ولم يمكّن تشجيع اعتماد المشردين على ذاتهم من خلال تهيئة فرص كسب العيش لهم من الحد من تكلفة المساعدة فحسب، بل ساعد أيضا على إقامة علاقات أكثر انسجاما مع المجتمعات المحلية المضيفة. وعلاوة على ذلك، ما فتئ الاعتماد على الذات يشكّل عاملا حاسما في إيجاد حلول دائمة.

٧٥ - وأصبح إشراك المجتمعات المحلية المضيفة في البرامج الخاصة بالمشردين أساسيا للحفاظ على بيئة حماية مواتية. وبينما يتلقى اللاجئون الحصص الغذائية بانتظام، فإن المجتمع المحلي المضيف في القرى المحيطة بمخيمات اللاجئين في داداب يواجه بدوره تناقصا في الموارد. وفي عام ٢٠١١، لبّى برنامج الأغذية العالمي الحاجة المتزايدة للمجتمعات المحلية من خلال مشاريع الغذاء مقابل الأصول في منطقة بمساحة ٤٥ كيلومترا حول مخيمات اللاجئين. وتهدف هذه المشاريع إلى التخفيف من آثار الأمطار غير المنتظمة، وتوفير أصول للمجتمع المحلي المضيف، وتحسين أسباب معيشة أفراده. وكانت الأنشطة الرئيسية مرتبطة بدعم جني المنتجات الزراعية وتخزينها وبيعها، وكذلك صيانة البنى التي أُقيمت لتجميع مياه الأمطار.

٧٦ - وفي غرب أفريقيا، نفّذت منظمة العمل الدولية برنامجا لتوفير فرص كسب الرزق للاجئين الذين اختاروا الاندماج محليا في ١٤ بلدا. وشملت المشاريع المنجزة في إطار هذا البرنامج إجراء دراسات للسوق ودراسات جدوى وتوفير التدريب والتمويل لأصحاب المشاريع المتناهية الصغر. واستفادت اللاجئات في السنغال وغامبيا من مشاريع بستنة وزراعة علّمتهن كيفية الجمع بين الزراعة وتربية الماشية، بما يمكنهن من إنتاج السماد العضوي والغاز الحيوي.

جيم – إنهاء التشريد القسري

٧٧ – عند حدوث تغيرات إيجابية ذات طابع جوهري ودائم في البلد الأصلي للاجئ ما، وإدراك أن الأسباب التي دفعته إلى الفرار لم تعد قائمة، فإن اتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١ والاتفاقية المنظمة للنواحي الخاصة من مشاكل اللاجئين في أفريقيا لعام ١٩٦٩ تنصان معا على إسقاط صفة اللاجئ رسميا عن هذا الشخص. وفي نهاية عام ٢٠١١، أوصت المفوضية بأن تُسقَط اعتبارا من ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ صفة اللاجئ عن الأنغوليين الذين فروا من بلدهم بين عامي ١٩٦١ و ٢٠٠٢، واللاجئين الليبريين الذين هربوا من الحرب الأهلية بين عامي ١٩٨٩ و ٢٠٠٣. وستسقط صفة اللاجئ عن الروانديين الذين فروا من بلدهم قبل عام ١٩٩٨ اعتبارا من ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣. وقبل إسقاط صفة اللاجئ عن هؤلاء، نُفذت استراتيجيات شاملة في محاولة لإيجاد حل دائم لأكبر عدد ممكن من اللاجئين من خلال العودة الطوعية إلى الوطن أو الاندماج في المجتمع المحلي.

٧٨ – وفي حين أن أغلبية اللاجئين قد عادوا إلى أنغولا منذ التوقيع على اتفاقات السلام عام ٢٠٠٢، فإنه بنهاية عام ٢٠١١، كان نحو ٠٠٠ ١٣٠ شخص لا يزالون يعيشون في المنفى. واستؤنفت العودة الطوعية إلى الوطن خلال عام ٢٠١١، وعاد نحو ٠٠٠ ٢٢ لاجئ بنهاية حزيران/يونيه ٢٠١٢، في حين سُجّل ٠٠٠ ٢٦ لاجئ إضافي لإعادتهم إلى أوطانهم. واختار نحو ٠٠٠ ٧٠ لاجئ الاندماج في المجتمع المحلي، وذلك في جمهورية الكونغو الديمقراطية وزامبيا بالدرجة الأولى. وفي الاجتماع الوزاري الحكومي الدولي، تعهدت حكومة زامبيا بدعم الاندماج المحلي لما يصل إلى ٠٠٠ ١٠ من اللاجئين الأنغوليين الذين تربطهم صلات قوية بالمجتمعات المحلية المضيفة لهم.

٧٩ – وبين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠١١، عاد أكثر من ٠٠٠ ١٦٩ لاجئ ليبري إلى ليبريا، وفي نهاية عام ٢٠١١، كان نحو ٠٠٠ ٦٧ لاجئ ما زالوا يعيشون في المنفى، ومعظمهم في غرب أفريقيا. وأعرب نحو ٠٠٠ ٢٥ من هؤلاء عن نيتهم في العودة، في حين عبّر ٤٠٠ ١٢ عن رغبتهم في البقاء في بلد اللجوء، ولم يكن ٠٠٠ ١٧ منهم قد اتخذوا قرارا بالعودة أو البقاء بعد. وأسهم إلى حد بعيد بروتوكول الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الخاص بحرية حركة الأشخاص وإقامتهم واستقرارهم في تيسير الاندماج في المجتمعات المحلية، إذ سمح للاجئين الليبريين السابقين بالإقامة والعمل في أي دولة من الدول الأعضاء في الجماعة.

٨٠ - واحتجت حكومة غابون بالحكم المتعلق بسقوط صفة اللاجئ عن اللاجئين الوافدين من جمهورية الكونغو، وذلك اعتبارا من ١٣ تموز/يوليه ٢٠١١. وتأثر بهذا الإجراء نحو ٥٠٠ ٧ شخص، سيُمنَح نحو ٥٠٠ ٦ منهم تصاريح للإقامة في البلد. وفي نهاية العام، كان أكثر من ٥٠٠ ٣ شخص قد تلقوا بالفعل تصاريحهم.

٨١ - وفي شرق السودان، شرعت مفوضية شؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي في تنفيذ مبادرة الحلول الانتقالية لدعم الاندماج المحلي لنحو ٠٠٠ ٦٨ من اللاجئين الإريتريين الذين طالت مدة إقامتهم هناك، وذلك من خلال تنفيذ مشاريع تتيح فرصا للاجئين والمجتمعات المحلية المضيفة لكسب الرزق. وشملت هذه المشاريع منحهم إمكانية الحصول على قروض لاستغلال الأراضي وإنتاج المحاصيل الزراعية، والاستفادة من برامج توزيع البذور وبرامج القروض المتناهية الصغر، فضلا عن تحسين مستوى المدارس ومراكز التدريب المهني، وإنشاء صفوف لتعليم القراءة والكتابة والحساب، والتدريب المهني. وتهدف هذه المبادرة إلى إنهاء إحدى أطول حالات اللاجئين في أفريقيا من خلال تحويل ١٢ مخيما من مخيمات اللاجئين إلى قرى سودانية.

٨٢ - وفي عام ٢٠١١، طلبت المفوضية إعادة توطين نحو ٠٠٠ ٢٢ لاجئ من أفريقيا، واتجه أكثر من ٢٠٠ ١٠ منهم إلى الولايات المتحدة الأمريكية (٧٧ في المائة) وأستراليا (٦ في المائة) والسويد (٥ في المائة) وكندا (٤ في المائة) وبلدان أخرى. وكان معظم اللاجئين المطلوب إعادة توطينهم من الصومال (٥٨ في المائة) وجمهورية الكونغو الديمقراطية (١٨ في المائة) وإثيوبيا (١٠ في المائة) وإريتريا (٧ في المائة).

٨٣ - وخلال عام ٢٠١١، عاد عدد يقدر بـ ١,٧ مليون شخص من المشردين داخليا إلى ديارهم، معظمهم إلى كوت ديفوار وجمهورية الكونغو الديمقراطية. غير أنه بحكم انعدام الأمن والخدمات الأساسية والمساعدة في مناطق العودة، إلى جانب التوترات الطائفية وصعوبة استرداد الأراضي أو الممتلكات، فإنه يستحيل على الكثير من اللاجئين العودة إلى ديارهم.

دال - الشراكة مع الكيانات غير التابعة للأمم المتحدة

٨٤ - ظلت الشراكة الفعالة تشكّل حجر الزاوية في أنشطة الاستجابة الإنسانية، ولا سيما في حالات الطوارئ. فخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت الأمم المتحدة العمل مع الشركاء الحكوميين والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية، ومع الجماعات الاقتصادية دون الإقليمية، مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وجماعة شرق أفريقيا والاتحاد الأفريقي. وقدمت اليونيسيف دعما تقنيا

لمفوضية الاتحاد الأفريقي لتنظيم مؤتمر لإعلان التبرعات للتصدي للمجاعة في القرن الأفريقي، وهو مؤتمر تمكّن من جمع نحو ٣٥٠ مليون دولار.

هاء – التعاون بين الوكالات

برنامج التحول الجذري

٨٥ – ما فتئت منسقة الإغاثة في حالات الطوارئ تقود منذ عام ٢٠١١، من خلال اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، عملية استعراض معروفة باسم ”برنامج التحول الجذري“، لتعزيز القيادة والتنسيق في الاستجابة الإنسانية للأزمات الكبرى. وجاء ذلك نتيجة لنقاط الضعف وأوجه القصور التي تعتري الاستجابة الدولية لحالات الطوارئ السابقة، واستمرارا لعملية إصلاح قطاع العمل الإنساني التي بدأت عام ٢٠٠٥ وأسفرت عن إنشاء نظام منسق الشؤون الإنسانية ووضع نهج المجموعات فيما يتعلق بحالات التشرد الداخلي وحالات الطوارئ المعقدة.

٨٦ – وفي إطار برنامج التحول الجذري، وُضعت آليات للانتشار السريع ودعم مختلف مستويات القيادة بما يمكّن من تحسين العمل الجماعي والتنسيق منذ بداية حالة من حالات الطوارئ الكبرى. وسيُمكَّن منسق الشؤون الإنسانية من اتخاذ القرارات بسرعة وفعالية في المراحل الأولى لحالة الطوارئ، وستُوضَّح وتُعزَّز آليات المساءلة عن الاستجابة الجماعية. واتُّفق أيضا على تبسيط عمل المجموعات، باعتبارها وسيلة للتنسيق، وعلى إنشائها (وحلها) بطريقة تتسم ببعد استراتيجي أكبر، مع الحرص على إعطاء الأولوية لآليات التنسيق والقيادة الوطنية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، كان نهج المجموعات متبعا في ١٩ بلدا في أفريقيا.

٨٧ – وفي عام ٢٠١٢، ركزت المنظمات الممثَّلة في اللجنة الدائمة على تفعيل برنامج التحول الجذري على الصعيد الميداني. وأعطت الأولوية لاختبار هذا البرنامج في جنوب السودان وبدء تنفيذ عناصر معينة منه في تشاد ومالي والنيجر.

رابعاً – الخلاصة

٨٨ – اتسمت الفترة المشمولة بالتقرير بتعاقب مجموعة من الأزمات الإنسانية على نطاق واسع في غرب أفريقيا ووسطها وشرقها وفي القرن الأفريقي. وكان من الضروري تخصيص معظم القدرات والموارد للمساعدة الآنية التي تسهم في إنقاذ الأرواح، وغالبا ما يتم ذلك على حساب تنفيذ مزيد من الأنشطة على المدى الطويل والبحث عن حلول دائمة. وبينما أُعطيت الأولوية القصوى لإنقاذ الأرواح، فإنه لا ينبغي الاستهانة بأهمية الأنشطة التي تعطي اللاجئين والمشردين داخليا غاية ينشدونها ومستقبلا يرنون إليه، مثل التعليم والمشاريع التي تتيح لهم

فرصا لكسب الرزق وبناء قدرتهم على التحمل والاعتماد على الذات. وفي الوقت نفسه، كان لإشراك المجتمعات المحلية المضيفة من البداية في برامج المساعدة دور أساسي في تعزيز بيئة حماية مواتية أكثر، وفي نجاح الحلول المؤقتة والطويلة الأجل على حد سواء. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، كانت المجتمعات المحلية المضيفة، ولا سيما في ليبريا وبوركينا فاسو والنيجر وإثيوبيا وجنوب السودان، هي أولى الجهات التي تم اللجوء إليها، إذ بادرت بتقاسم مواردها مع الوافدين الجدد، علما بأن هذه الموارد غير كافية في معظم الأحيان.

٨٩ - وبينما أُحرز تقدم كبير صوب إنهاء حالات اللاجئين التي طال أمدها في أفريقيا، فإنه ما زالت هناك حاجة إلى بذل المزيد قبل أن يتمكن المجتمع الدولي من إغلاق ملفات اللاجئين الأنغوليين والليبريين والروانديين. وبعد سقوط صفة اللاجئ، من المطلوب تقديم دعم مستمر لكفالة كون إعادة الإدماج في البلد الأصلي أو الإدماج المحلي في بلد اللجوء حلا دائما ومستداما. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن تستمر الجهود المبذولة لتحسين الأمن والظروف المعيشية في المناطق الأصلية حتى يتسنى لمن يرغب في العودة أن يقوم بذلك بكل أمان وكرامة.

خامسا - التوصيات

٩٠ - تعزى الأزمات الإنسانية التي وقعت خلال الفترة المشمولة بالتقرير إلى مجموعة من العوامل، بعضها طبيعي وبعضها من صنع الإنسان، بما في ذلك انعدام الأمن الغذائي والجفاف والعنف والخروج على القانون والفوضى السياسية. وإنني أحث المجتمع الدولي على عدم ادخار أي جهد لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات والتشرد، وذلك بسبل منها بناء القدرة على الصمود وبسط سيادة القانون على المستويات المحلية.

٩١ - كما أدعو مجتمع المساعدة الإنسانية إلى كفالة وجود خطط محكمة ومنسقة للطوارئ للاستجابة بفعالية لحالات الطوارئ الإنسانية، بما فيها تلك التي تسبب التشرد الداخلي وتحركات اللاجئين.

٩٢ - وتظل حماية اللاجئين، من خلال الضيافة وتقاسم الأعباء، واقعا ملموسا في أفريقيا بحكم التقاليد والقانون. غير أن الزيادة في أعداد اللاجئين في مناطق معينة والضغط الناشئ عن حركات الهجرة المختلطة قد دفعت بعض الحكومات إلى اعتماد نهج أكثر صرامة إزاء اللجوء. وأدعو الدول الأفريقية إلى تجديد التزامها بكفالة تمكين اللاجئين من التماس حق اللجوء والتمتع به.

٩٣ - وتقديم المعونة الإنسانية أمر بالغ الأهمية في المراحل الأولى من حالات الطوارئ، لكن ينبغي بذل كل الجهود الممكنة للتأكد من أنه يمكن للمشردين إعادة بناء حياة سلمية ومنتجة وألا يبقوا معتمدين على المعونة وهم يعيشون حالة تشرد مطولة. وأشجع الدول على إعادة النظر في سياسات الإيواء في المخيمات ورفع تحفظاتها على اتفاقية اللاجئين

لعام ١٩٥١ التي تقيد حرية التنقل والاستفادة من التعليم وفرص العمل بأجر. وعلاوة على ذلك، أشجع الحكومات والوكالات الإنمائية والإنسانية على العمل معا بشكل وثيق لدعم البلدان في أعقاب النزاعات في وضع وتنفيذ استراتيجيات تكفل إيجاد حلول دائمة للعائدين من اللاجئين والمشردين داخليا.

٩٤ - واتفاقية الاتحاد الأفريقي لحماية المشردين داخليا في أفريقيا ومساعدتهم هي صك قانوني أساسي. إذ ستسهم اتفاقية كمبالا هذه، بمجرد دخولها حيز النفاذ، في تعزيز وترسيخ حقوق الإنسان والمعايير الإنسانية الدولية الأساسية التي تقوم عليها، بما فيها تلك المستمدة من المبادئ التوجيهية المتعلقة بالتشرد الداخلي لعام ١٩٩٨. وأحث الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي التي لم تقم بعد بتوقيع اتفاقية كمبالا والتصديق عليها وإيداع صك الانضمام إليها على القيام بذلك. كما أشجع الدول الأعضاء التي صدقت على الاتفاقية على أن تنفذها بالكامل في إطار قوانينها المحلية.

٩٥ - وعلاوة على ذلك، أشجع الدول الأفريقية التي لم تنضم بعد إلى الاتفاقيتين المتعلقتين بانعدام الجنسية لعامي ١٩٥٤ و ١٩٦١ على النظر في ذلك. وأشجع الدول على العمل مع منظمات الأمم المتحدة المعنية من أجل تحديد السكان عديمي الجنسية الموجودين في أراضيها واستعراض تشريعاتها بغية القضاء على الثغرات المحتمل أن تؤدي إلى حدوث حالات انعدام الجنسية أو استمرارها.

٩٦ - وأهيب بالدول خارج أفريقيا أن تواصل دعم الجهود الكبيرة التي ما فتئت الدول الأفريقية تبذلها منذ فترة طويلة لتلبية احتياجات السكان المشردين، الآنية منها والطويلة الأجل، رغم الأزمة المالية العالمية. ويجب أن يظل التعاون الدولي والتضامن وتقاسم المسؤوليات مبادئ أساسية للمجتمع الدولي بأسره. فالاحترام الكامل لهذه المبادئ أساسي لكفالة توافر موارد كافية للحكومات والمجتمعات المحلية المضيفة والمنظمات الإنسانية والإنمائية الوطنية والدولية للاستجابة لحالات التشرد الطارئة على الفور والبحث عن حلول دائمة لها.

٩٧ - وأخيرا، أهيب بأطراف النزاعات، من الدول وغير الدول، أن تفي بالتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي لتيسير وصول المنظمات الإنسانية إلى السكان المدنيين المتضررين، وكفالة أمن العاملين في المجال الإنساني. وأشجع جميع الدول الأفريقية على التصديق على اتفاقية سلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها وإنفاذها.